الأمم المتحدة

A/C.3/55/SR.16

الجمعية العامة

الدورة الخامسة والخمسون

Distr.: General
25 January 2001
Arabic
Original: French

الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة السادسة عشرة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الثلاثاء ، ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، الساعة ١٠/٠٠

الرئيسة: السيدة إيفون غيتيتر – جوزيف ..... (ترينيداد وتوباغو)

المحتويات

البند ١٠٧ من جدول الأعمال: النهوض بالمرأة (تابع)

البند ١٠٨ من جدول الأعمال: تنفيذ نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة ونتائج الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنونة ''المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين'' (تابع)

تنظيم الأعمال

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

00-68126 (A)
0068126

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠

البند ١٠٧ من جدول الأعمال: النهوض بالمرأة (تابع) (A/55/3، A/55/38، A/55/271، A/55/293، A/55/308، A/55/322، A/55/385، A/55/399، A/55/138 – S/2000/693، A/55/162 – S/2000/715، A/C.3/55/3، A/C.3/55/4)

البند ١٠٨ من جدول الأعمال: تنفيذ نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة ونتائج الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين" (تابع) (A/55/341، A/55/74، A/55/162 – S/2000/715، A/C.3/55/4)

١ – **السيد الحنائي** (عمان): قال إنه منذ انطلاق عملية التنمية في عمان في عام ١٩٧٠، تحوَّل هذا البلد الذي كان مجتمعا ريفيا بصفة جوهرية، إلى دولة حديثة يسودها الرخاء. وتدل مؤشرات نوعية الحياة على أن حالة المرأة والفتاة قد تحسَّنت بدرجة ملحوظة. وقد أوضحت الأعمال التحضيرية لمؤتمر بيجين ضرورة جعل المرأة والفتاة شريكتين نشطتين باطراد في الحياة السياسية. ومن ثم فقد أعطيت الأولوية إلى المسائل المتعلقة بالوضع الشخصي والمشاركة في الميادين الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

٢ – وأضاف أن حكومة عمان حققت نتائج ضخمة في ميادين عديدة. وقد أدى الحصول الشامل على رعاية الأمومة والطفولة إلى تخفيض معدل الوفيات وإطالة الأجل المتوقع. وقد أتيحت للفتيات الكثير من الفرص للحصول المتزايد على التعليم، وبلغ معدل التحاق الفتيات بالمدارس ٤٨,٥ في المائة في العام ١٩٩٧ – ١٩٩٨. ويقوم الآن عدد كبير من الفتيات بمتابعة دراساتهن على المستوى الجامعي. وأتاحت الجهود المبذولة لتعميم وتعزيز برامج محو الأمية لدى المرأة، وخاصة في الريف، الارتفاع بمعدل محو أمية الكبار.

٣ – وقال إن المرأة تلقى تشجيعا فعَّالا، من أعلى مستويات الحكم، للمشاركة في جميع قطاعات التنمية الوطنية. وقد اتخذت الحكومة، في ميدان الخدمة المدنية، تدابير لصالح تدريب المرأة.

٤ – وأشار إلى أن المبادرات الرامية إلى زيادة تواجد المرأة بين السكان النشطين قد أسفرت عن نتائج ضخمة، حيث ازدادت نسبة النساء بين الموظفين من ١٩ في المائة في عام ١٩٩٤ إلى ٢٦ في المائة في عام ١٩٩٨، وأصبح النساء يشغلن مناصب ذات مسؤولية. كما وضعت الحكومة برامج عامة للتدريب المهني وتخفيف حدة الفقر تتركز حول دعم الاستقلال الاقتصادي للمرأة عن طريق توفير مشاريع مجزية وتقديم ائتمانات ميسَّرة.

٥ – وأضاف أنه في الميدان السياسي، عمل مجلس الدولة والمجلس الاستشاري على ضم المرأة إلى صفوفهما منذ إنشائهما، وأصبح العمانيون يتمتعون بحق التصويت في انتخابات المجلس الاستشاري.

٦ – وقال إنه تم بذل جهود متضافرة لزيادة مشاركة المرأة في عمليات اتخاذ القرار بشأن المسائل ذات الأهمية المحلية. وأنه على الرغم من أن قطاع تكوين الرابطات ما زال في بداياته في عمان، فإن التدابير المتخذة لتوسيع نطاق ميدان النشاط وتعزيز القدرة على إدارة المنظمات غير الحكومية قد أسفرت عن زيادة عدد الرابطات النسائية التي ازدادت من ١٧ في عام ١٩٩٥ إلى ٢٥ في عام ١٩٩٩.

٧ – وأشار إلى أن هناك أحكاما قانونية ودستورية مواتية تُشَجِّع على مشاركة المرأة في الميادين العامة والخاصة. وتعمل هذه الأحكام على تحقيق الاستقلالية للمرأة عن طريق ممارسة الحقوق المستمدة من الشريعة، الأمر الذي يتيح

تحقيق تقدم كبير في النهوض بالمبادئ الواردة في اتفاقية حقوق الطفل واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

٨ - وقال في ختام كلمته أن الحكومة العمانية تواجه الآن مشكلات اجتماعية واقتصادية جديدة يفرضها تطور أساليب الحياة التي تدفع إلى التعجيل السريع بالتحضُّر والمجتمع الاستهلاكي. وقد عقدت الحكومة العزم على مواصلة تنفيذ برنامج عمل بيجين والتعاون مع المنظمات المعنية في الأمم المتحدة من أجل توفير مستقبل أفضل لنساء عمان والعالم.

٩ - **السيدة أوتيتي** (أوغندا): أعربت عن اغتباط وفدها لقيام مؤسسات منظومة الأمم المتحدة بمضاعفة الجهود الرامية إلى تنفيذ إعلان وبرنامج عمل بيجين. وقالت إن حكومة أوغندا، لا تتوانى من جانبها، في تنفيذ خطة العمل الأفريقية للتعجيل بتنفيذ برنامجي عمل داكار وبيجين.

١٠ - وأضافت أن عمليات بيجين قد أتاحت للمشاركين تبادل الأفكار واستخلاص الدروس من تجاربهم في عدد من الميادين. وفيما يتعلق بمكافحة الفقر، ما زال يتعين مواصلة تعزيز استقلالية المرأة على الصعيد الاقتصادي. وأوضحت أن غالبية النساء في العالم الثالث يقمن في مناطق ريفية حيث ينتجن سلعا غذائية. ومن ثم يتعين وضع خطط للتنمية الزراعية تتيح للمرأة حماية السيطرة على إنتاجها وعلى العائدات التي تتحقق لها من هذا الإنتاج. وفي أوغندا، حددت خطة العمل الوطنية من أجل المرأة استراتيجيات ترمي على وجه التحديد إلى سد الثغرة بين الجنسين وتعزيز الاستقلال الاقتصادي للمرأة.

١١ - وقالت أن تعليم المرأة والفتاة وتدريبهما يكتسبان أهمية متزايدة. وينبغي عدم إغفال الفتاة وحصرها في المترل بدعوى أنه من الأفضل تعليم البنين.

١٢ - وفيما يتعلق بميدان الصحة، ينبغي عدم السكوت إزاء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. والمرأة هي أكثر من يتأثر بهذا الوباء، لأن عليها ألا تعتني بنفسها فحسب عندما تمرض، وإنما أيضا بأطفالها وزوجها، وبمجتمعها في كثير من الحالات.

١٣ - وقالت إن العنف ضد المرأة يأخذ أشكالا عديدة، من بينها الممارسات المتحيِّزة التقليدية وإساءة استعمال الرجل لسلطته. وأعربت عن اغتباط الوفد الأوغندي، في هذا الشأن، لأن مسألة الاتجار بالمرأة والفتاة كانت موضوع تقرير للأمين العام ومن المقرر مناقشتها الآن في الأمم المتحدة وعلى الصعيدين الإقليمي والوطني.

١٤ - ويرى الوفد الأوغندي أيضا وجوب أن تشترك المرأة في تسوية الصراعات، ولكن هذا الهدف لا يمكن أن يتحقق إلا إذا شاركت في اتخاذ القرارات على جميع المستويات.

١٥ - وقالت إن طريقة معاملة المجتمع للفتاة تشكل أهم عامل في النهوض بالمرأة. ويرى وفد أوغندا أنه ما دامت المرأة تقع ضحية التمييز، فإن قضية المرأة لن تحقق تقدما. ولن يمكن تحقيق تقدم حقيقي على الجبهات الأخرى إلا عندما تعامل البنات على قدم المساواة مع البنين.

١٦ - **السيدة اليوت** (غيانا): تكلمت نيابة عن الدول الأربع عشرة الأعضاء في جماعة الكاريبي التي هي أعضاء في الأمم المتحدة، وقالت إن هذه الدول تنضم إلى البيان الذي أدلت به نيجيريا نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، بشأن البندين ١٠٧ و ١٠٨ من جدول الأعمال.

١٧ - واستعرضت الإجراءات الدولية المتخذة لصالح المرأة منذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة لعام ١٩٨١، وقالت إن الإحصاءات الدولية تقدم فكرة جيدة عن التقدم الذي ما زال يتعين تحقيقه حتى يمكن للمرأة أن تحقق كل إمكانياتها الاقتصادية والاجتماعية والشخصية.

وإن المرأة تمثل في عام ٢٠٠٠ نحو ثلثي الأميين في العالم؛ وتشكل غالبية الذين يعيشون في ظل الفقر، والمحرومين من الحصول على الرعاية الصحية والخدمات التعليمية؛ وفي كل عام تموت نحو نصف مليون امرأة من المضاعفات المرتبطة بالحمل وأن ٢٣ مليون امرأة تعاني من مضاعفات تنطوي على احتمالات الوفاة وكان من الممكن تجنُّبها. كما أن الفجوة بين سكان البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية تتعمق باطراد. وتشكل المرأة في البلدان النامية ٩٩ في المائة من حالات الوفيات بين الأمهات واعتلال صحتهن في أنحاء العالم، وأكثر من ٩٣ في المائة من حالات الأمية. وتمثل نسبة كبيرة تصل إلى ١٢,٥ مليون من ضحايا الأمراض الخطيرة مثل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والملاريا، والدرن، وفقر الدم، والسكري. ومما يزيد من ضعفها سوء التغذية، والجهل، والبطالة، وزواج القُصَّر، والأمومة المبكرة، وتكرار الولادات.

١٨ - وقد اعتمدت الدول الأعضاء في جماعة الكاريبي نهجا شاملا من أجل تعزيز المساواة بين الجنسين على نحو أفضل، وتشجيع مشاركة المرأة في الاقتصاد وفي عمليات اتخاذ القرار، وتعزيز الإطار القانوني الذي يكفل حمايتها. وأدرجت المنظور الجنساني في سياساتها الاقتصادية والاجتماعية، وأعارت اهتماما خاصا إلى المجالات الحاسمة التي يمثلها الفقر والتعليم والصحة والعنف ضد المرأة.

١٩ - وفيما يتعلق بالفقر، فإن برنامج العمل الإقليمي الذي اعتمدته جماعة الكاريبي عقب مؤتمر بيجين، وتقرير الاستعراض والتقييم الخاص بمنطقة الكاريبي الفرعية بشأن تنفيذ منهاج عمل بيجين، يؤكدان الواحد والآخر على خطورة الفقر وانتشاره الواسع بين النساء.

٢٠ - ومن أجل مواجهة الفقر، اعتمدت الدول الأعضاء في الجماعة تدابير متنوعة: برامج لتخفيف حدة الفقر، وزيادة عدد دور الحضانة والأمومة، وإصلاحات قانونية، وافتتاح مراكز للتدريب المهني، ومضاعفة المزايا الاجتماعية المرتبطة بالأمومة، ودعم آليات المساعدة العامة.

٢١ - وفي عام ١٩٩٩، عقب قرار منظمة التجارة العالمية المتعلق بصادرات الموز من مجموعة بلدان أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ المستفيدة من اتفاقية لومي، وضعت سانت لوسيا برنامجا للإنعاش الاجتماعي يرمي إلى تخفيف حدة الفقر بوحي من هذا القرار. وأقامت ترينيداد وتوباغو شركة لتنمية مشاريع الأعمال الصغيرة تشكل المرأة ٩٠ في المائة من متدربيها؛ كذلك فإن ٨٠ في المائة من المشاركين في برنامج المشاريع المجتمعية هم من النساء اللاتي جئن أساسا من الريف. وفي غيانا، يعمل معهد القيادات النسائية على مساعدة المرأة في المشاركة على نحو أكثر فعالية في الأنشطة التي تمس حياتهن اليومية.

٢٢ - وقد اعتمدت وزارات شؤون المرأة في الجماعة الكاريبية وثيقة تتعلق بالسياسة الإقليمية للمساواة بين الجنسين والعدالة الاجتماعية تقضي بالقضاء على الهياكل التي تحرم المرأة من نصيبها العادل في موارد المنطقة. وعلى صعيد التعليم، فإنه إذا كان حقا أن معدلات التحاق البنات بالمدارس تتجاوز معدلات البنين في الكاريبي، فإنه ليس من المؤكد أن النظام التعليمي يزود البعثات بالفعل بالصلاحيات التي يتطلبها سوق العمل.

٢٣ - وقالت إن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز يصيب أكثر من ٣٦٠ ٠٠٠ شخص في المنطقة أكثر من ثلثهم من النساء. ونظرا للتبكير في العلاقات الجنسية، وواقع أن أكثر من نصف حالات الإصابة بالإيدز تعود إلى العلاقات غير المشمولة بالحماية بين الجنسين، فإن من المستصوب بدرجة أكبر تنظيم حملات إعلامية بشأن استخدام الواقيات ووسائل الوقاية من الفيروس.

٢٤ - وقالت إن الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية قد اعتمدت، في مواجهة العنف الذي ضحاياه من النساء، نهجا يشمل قطاعات الصحة والتعليم وحفظ النظام. وقد اعتمدت مشاريع قوانين لمكافحة العنف الأسري، وافتتحت مراكز إيواء للضحايا وقدمت تدريبا متخصصا لرجال الشرطة والأخصائيين الاجتماعيين.

٢٥ - وقد أتاح التحاق المرأة بمناصب إدارية ذات مسؤولية في الإدارة العامة وفي القطاع الخاص والهيئات السياسية والرابطات الدينية، أن تمارس تأثيرات في مجال السياسات التي تعنيها.

٢٦ - وقالت إن البلدان الأعضاء في الجماعة الكاريبية تلاحظ بأسف عميق الحالة المالية الحرجة للمعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة. وتناشد المجتمع الدولي أن يقدم دعمه لمعهد ينطوي على أهمية للمنطقة. وأخيرا، ففي عصر عولمة الاقتصاد الذي يشهد مجموعة محدودة من البلدان تمارس سيطرتها على أسواق المال الدولية وعلى المنظمات الدولية، فإن البلدان الأعضاء في الجماعة الكاريبية تود أن تذكّر بأنه من غير المجدي التصدي لمكافحة الفقر وتحسين مستوى معيشة المرأة في غياب تعاون دولي حقيقي يرمي إلى تهيئة بيئة تجارية ومالية واقتصادية مواتية للبلدان النامية.

٢٧ - **السيدة وينسلي** (استراليا): أشارت إلى أن الوثيقة الختامية والإعلان السياسي اللذين انتهى إليهما استعراض التقدم المحرز منذ انعقاد مؤتمر بيجين، حددا بشكل واضح خطة للعمل. ويتمثل التحدي الآن في قيام الحكومات والفعاليات الأخرى للمجتمع الدولي، بترجمة خطة العمل هذه إلى واقع. غير أن هناك تحديا آخر على نفس الدرجة من الأهمية، ويتمثل في العمل على إبقاء النهوض بالمرأة في جدول أعمال السلطات الوطنية والإقليمية والدولية بعد أن انتهت أعمال الدورة الاستثنائية، وذلك على الرغم من الأولويات العديدة الأخرى التي تستنفد وقتها وطاقتها ومواردها.

٢٨ - وبالنسبة للحكومة الأسترالية، فإنها سوف تبذل كل ما في وسعها لإبقاء هذه المسألة في جدول أعمال المجتمع الدولي وفي هذا الشأن، تمثل دورة الجمعية العامة الاستثنائية للتمويل الإنمائي، المقرر عقدها في عام ٢٠٠١، فرصة ممتازة للتذكير بالرابطة القائمة بين المساواة بين الجنسين والتنمية.

٢٩ - كذلك فإن المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، المقرر عقده في جنوب أفريقيا في أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، يهيِّء فرصة ممتازة للتذكير بأثر التمييز العنصري على النساء والفتيات.

٣٠ - وقالت إن المؤتمرات الدولية الكبرى ليست هي المناسبات الوحيدة لإدماج المنظور الجنساني في جدول الأعمال الدولي. ذلك أن التوصيات الواردة في تقرير "الإبراهيمي" بشأن عمليات الأمم المتحدة للسلام تتيح للدول الأعضاء، على سبيل المثال، إيضاح دور المرأة في بعثات حفظ السلام وتوطيده. وينبغي للأمم المتحدة ذاتها، أن تعمل من ناحيتها على إدماج هذا المنظور الجنساني في جميع آلياتها. وينبغي للدول الأعضاء، متفردة، والأمانة العامة متابعة جهودها الرامية إلى تحديد النساء اللاتي لديها الصلاحيات المرجوة من أجل ترشيحها في مناصب في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، وخاصة في مناصب الممثل الخاص والممثل الخاص المساعد للأمين العام. وتعتزم مجموعة الممثلين الدائمين الإثني عشر لدى المنظمة إثارة هذه المسألة قريبا مع الأمين العام ذاته.

٣١ - وقالت إن الحكومة الاسترالية عقدت العزم على تحسين عمل الآليات الدولية للدفاع عن الحقوق الأساسية،

وخاصة حقوق المرأة. وقد اضطلعت مؤخرا باستعراض علاقاتها مع مختلف اللجان لمتابعة تنفيذ اتفاقيات الأمم المتحدة في هذا المجال، وأعلنت عن مجموعة من التدابير الرامية إلى تحسين أدائها. وترى أن إصلاح المنظومة سوف يستفيد بطريقة عملية من عدد كبير من النساء في العالم. ويتألف جانب هام بالذات من جوانب الإصلاح المنشود من العمل على توفير الموارد المالية والبشرية اللازمة لهذه اللجان من أجل الاضطلاع بمهامها على نحو فعَّال.

٣٢ - وترى الحكومة الأسترالية أن المنظمات الإقليمية ينبغي أن تعمل أيضا من أجل النهوض بالمرأة وتحقيق استقلالها الذاتي. وقامت الحكومة بدور نشط داخل الفريق الاستشاري المعني بالتعاون الاقتصادي في بلدان آسيا والمحيط الهادئ بشأن إدماج المرأة. أما بالنسبة للبرامج الثنائية للمساعدة الإنمائية التي وضعتها أستراليا في منطقة آسيا والمحيط الهادئ وفي مناطق أخرى، فهي تحبذ منذ فترة طويلة تعزيز تكافؤ الفرص للمرأة والنهوض بحقوقها.

٣٣ - وقالت إن الحكومة الأسترالية تدرس حاليا الوسائل التي يمكن عن طريقها أن تعاون مساعداتها في المستقبل إلى تيمور الشرقية في تعزيز حقوق المرأة وكفالة قيامها بدرجة كبيرة بدور نشط على قدم المساواة مع الرجل، في إقامة مجتمع جديد وإدارته. وقد قام المكتب المعني بمسائل المساواة بين الجنسين داخل الإدارة المؤقتة للأمم المتحدة في تيمور الشرقية، بدور هام على صعيد الوفاق الاجتماعي والسياسي.

٣٤ - وعلى الصعيد الوطني، تواصل الحكومة الأسترالية دراسة وسائل جديدة لتعزيز فرص المرأة في جميع ميادين النشاط. وقامت بوضع برنامج للإصلاحات من أجل التصدي للمشكلات الاجتماعية، وخاصة فيما يتعلق بالتمييز بين الجنسين وعدم المساواة بينهما. وإن ما تقوم به من أعمال في هذا الميدان يفيد في منع ذلك.

٣٥ - لقد كانت دورة الجمعية العامة الاستثنائية المعقودة في حزيران/يونيه ٢٠٠٠، أشبه إلى حد ما بالألعاب الأوليمبية لحقوق المرأة. والآن بعد أن انتهت دورة الألعاب الأوليمبية في سيدني، فإن الرياضيين لا يركنون الآن إلى الراحة التي يستحقونها، بل يعملون على العكس على تحسين أدائهم بدرجة أكبر. وينبغي للمجتمع الدولي أن يحذو حذوهم، وأن يتابع جهوده من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين، وتحقيق التنمية والسلام لجميع النساء والفتيات.

٣٦ - **السيدة ستاينر** (إسرائيل): أعربت عن اعتقادها بأن دورة الجمعية العامة الاستثنائية المخصصة في حزيران/يونيه ٢٠٠٠ لمسألة المرأة، وكذلك الإعلان الصادر عن مؤتمر قمة الألفية، يمثلان نقطة تحوُّل بالنسبة للمرأة. وقالت إن عمليات السلام ووصول أعداد كبيرة من المهاجرين القادمين من الاتحاد السوفياتي السابق وأثيوبيا، قد أدت بإسرائيل إلى بذل جهود كبيرة من أجل أن تكفل للجميع من رجال ونساء المساواة في الحقوق والفرص على الصعيدين التعليمي والاجتماعي. وأن الآثار الاجتماعية والاقتصادية التي أحدثتها العولمة وعمليات الخصخصة وتحويل إسرائيل إلى بلد على مشارف التقنية، كان لها نتائج رائعة، وإن كانت غير ملموسة بعد، على المرأة. فقد أعدت وزارات عديدة برامج للتدريب والتأهيل المهني تتيح للمشتركين إثراء قدراتهم وخاصة معلوماتهم في ميدان المعلوماتية. وكان من أهداف مكتب شؤون المرأة الذي أنشئ في آذار/مارس ١٩٩٨، وضع سياسات ترمي إلى تحقيق قدر أكبر من المساواة بين الجنسين، وضمان تطبيق التشريعات، وتعزيز جهود التثقيف وتنسيق الأنشطة بين المنظمات العامة والخاصة التي تعمل على النهوض بالمرأة في إسرائيل. وقام المكتب برعاية برامج لمحو الأمية موجَّهة إلى النساء العربيات والبدو، ودورات

تدريبية تستهدف الفئات الضعيفة من السكان: من عرب وبدو ومهاجرين جدد ونساء ذوات تقاليد متطرفة. وإلى جانب ذلك، فإنه وعيا من المكتب بأن النساء المنتميات لهذه الفئات ليس لديهن معلومات كافية عن الأخطار المرتبطة بسرطان الثدي، قام بوضع برنامج للتوعية يحثهن على إجراء فحوصات لاكتشاف المرض.

٣٧ - وأوضحت أنه لم يبق إلا بضع مبادرات تتخذ في مجال مكافحة الفقر ومجال الصحة، وقالت إن إسرائيل لم تدخر جهدا خلال السنوات الخمس الأخيرة من أجل القضاء على تهميش المرأة وحمايتها. ويبقى تقييم التقدم المحرز: تراجع الفقر بين النساء، تخفيف حدة العنف والاعتداءات الجنسية، التوعية المثلى للشباب بشأن مسائل المساواة بين الجنسين والمساواة في الحقوق، وخاصة فيما يتعلق بالسياسة والمناصب ذات المسؤولية. وتأمل إسرائيل أن يخصص العقد القادم لاستعراض تطبيق قرارات الأمم المتحدة فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين بغرض التحقق مما إذا كانت تسير في اتجاه التنمية المستدامة.

٣٨ - **السيدة أراغون** (الفلبين): أعربت عن اغتباطها لأن الوثيقة الختامية بشأن تنفيذ نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة قد أعادت تأكيد مبادئ منهاج عمل بيجين، وحددت المشكلات المطروحة، واقترحت مبادرات لعلاجها. وتلتزم الفلبين بأي عمل يرمي إلى مكافحة الفقر بين النساء، وتحسين حالتهن الصحية وإشراكهن في آليات اتخاذ القرار، وترحِّب بالاعتراف بالدور الهام الذي تضطلع به المرأة في جهود السلام، واعتبار العنف ضد المرأة وخاصة العنف الزواجي، انتهاكا للحقوق الأساسية. ويشهد عدد الموقِّعين على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والبروتوكول الاختياري للاتفاقية، بالإرادة الدولية لتحقيق التقدم لقضية المرأة.

٣٩ - وتلحظ الفلبين بارتياح الاهتمام المتزايد بمسألة الاتجار بالبشر. وقد أتاح الاجتماع المعني بالمبادرة الآسيوية لمكافحة الاتجار بالبشر، وخاصة النساء والأطفال، المعقود في مانيلا في الفترة ٢٩ إلى ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٠، للحكومات والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية، دراسة هذه المشكلة التي تمس الملايين من النساء والأطفال في العالم، وخاصة في آسيا، واستعراض أكثر التدابير فعالية لتنفيذ خطة عمل إقليمية بشأن السياسات والممارسات التي تهدف إلى القضاء على ظاهرة الاتجار بجميع أشكالها. وقد عملت الفلبين بقوة من أجل إشراك بلدان المنطقة والمنظمات المختلفة في دراسة خطة العمل وإدراجها في التشريعات مع المراعاة الواجبة للحالة الخاصة في كل بلد. وقد وجهت الدعوة إلى المشاركين إلى التضافر والتعاون مع المجتمع الدولي على الأصعدة الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية والدولية من أجل العمل في الميادين الاستراتيجية التي تتوخاها الخطة، وهي المنع والحماية والقمع والإعادة إلى الوطن وإعادة الاندماج. وتطلب حكومة الفلبين إلى الأمين العام تعميم التقرير الصادر عن أعمال الاجتماع المعني بالمبادرة الآسيوية لمكافحة الاتجار بالبشر، بوصفه من وثائق الأمم المتحدة.

٤٠ - وتلحظ الفلبين بارتياح أن الوثيقة الختامية بشأن تنفيذ نتائج مؤتمر بيجين تناولت عناصر خطة العمل الصادرة عن الاجتماع المعني بالمبادرة الآسيوية لمكافحة الاتجار بالبشر وتؤكد أنه يبقى الآن الانتقال إلى العمل. وفي هذا الصدد، يعتزم الوفد الفلبيني تقديم مشروع قرار يرمي إلى التذكير بالتعهدات المتخذة في مجال مكافحة الاتجار بالبشر أثناء انعقاد المؤتمر الاستعراضي وتعتمد على تأييد الوفود الأخرى.

٤١ - وأخيرا أعاد وفد الفلبين تأكيد الأهمية التي يتميز بها جمع البيانات بشأن الاتجار بالبشر من ناحية، وبشأن أكثر السياسات فعالية من ناحية أخرى، بهدف تقييم التقدم المحرز في مكافحة هذه الظاهرة الفظيعة.

٤٢ - **السيد مواكواغو** (جمهورية تترانيا المتحدة): أشار إلى القرارات الهامة بشأن المرأة التي اعتمدت بمناسبة دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثالثة والعشرين في تموز/يوليه ٢٠٠٠، وفد مؤتمر قمة الألفية في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. وقال إن هذه القرارات التي تعزز وتستكمل إعلان ومنهاج عمل بيجين، تأخذ في الاعتبار أيضا المشكلات التي برزت منذ انعقاد مؤتمر بيجين قبل خمس سنوات. وقد اقتنعت الحكومات بمضاعفة الجهود من أجل إحراز تقدم في قضية المرأة وتحديد العقبات التي تعيق التنفيذ الكامل لإعلان ومنهاج عمل بيجين. وقال إن تقارير البلدان كشفت عن أن المرأة في أفريقيا تلقى صعوبات على الدوام في الحصول على الموارد والخدمات (الائتمانات والتعليم والخدمات الصحية والخدمات القانونية). كما أن العولمة، ووباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والصراعات المسلحة، تعيق بلدانا عديدة، وخاصة أقل البلدان نموا، عن تنفيذ التعهدات الملتزم بها في بيجين.

٤٣ - وقال إن جمهورية تترانيا المتحدة تلحظ أن وضع المرأة في الأمانة العامة قد تحسن تحسنا طفيفا (انظر الوثيقة A/55/399) وتعرب عن امتنانها للأمين العام لما يبذله من جهود في هذا الشأن. وتؤكد مع ذلك أنه ما زال يتعين بذل الكثير وتدعو الدول الأعضاء إلى تسهيل تحقيق المساواة بين الجنسين على جميع المستويات من خلال ترشيح المرأة، وخاصة في إطار عمليات حفظ السلام، وأن يستند التعيين إلى قاعدة التوزيع الجغرافي العادل. وعلى الصعيد الوطني، ينبغي للحكومات تعزيز المساواة بين الجنسين في شغل المناصب ذات المسؤولية في جميع القطاعات، سواء العامة أو الخاصة، وبالذات في السلك الدبلوماسي، نظرا لأن ١١ دولة فقط من مجموع ١٨٩ دولة رشحت امرأة في منصب الممثل الدائم.

٤٤ - ومن المستصوب جعل تعليم البنات هدفا له الأولوية إذا أردنا أن نهيِّئ فرصا متكافئة أمام المرأة والرجل بما يحقق المساواة بين الجنسين. ولهذا أكدت الحكومة التترانية على إلحاق الأطفال من كلا الجنسين بالمدارس وتعمل على إدراج نهج يعنى بالمساواة في البرامج والكتب المدرسية، وتوعية الجمهور بمسألة تعليم البنات. وتعرب جمهورية تترانيا المتحدة عن اغتباطها للمكانة التي أفردت للتعليم في الوثيقة الختامية وفي الإعلان الصادر عن مؤتمر قمة الألفية، وتأمل في أن تقدم الدول الأعضاء الموارد اللازمة لبلوغ الأهداف الواردة في هذه الوثائق.

٤٥ - وتأسف جمهورية تترانيا المتحدة لأن قلة الموارد تضطر المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة إلى وقف أنشطته، على الرغم من المساهمات القيِّمة لهذا الجهاز. وتدعو جمهورية تترانيا المتحدة، في ضوء نتائج الدورة الاستثنائية وقمة الألفية، اللتين أوضحتا أن لجميع الفعاليات - مؤسسات بريتون وودز والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص - دورا لتقوم به في تعزيز المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام، شركاء التنمية إظهار سخائهم، وخاصة في توفير الموارد اللازمة للنهوض بالمساواة بين الجنسين وتشجيع جميع الأطراف المؤثرة على التعاون بدرجة وثيقة.

٤٦ - **السيدة مريم** (إثيوبيا): قالت إن الدورة الاستثنائية التي خصصتها الجمعية العامة في حزيران/يونيه للاستعراض الخمسي لتنفيذ نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، قد أتاحت للدول الأعضاء إعادة تأكيد تعهُّداتها بشأن النهوض بالمرأة، وتقييم الحالة، وتحديد العقبات المواجهة في تطبيق إعلان ومنهاج عمل بيجين والتوصية باتخاذ مبادرات جديدة من أجل التوصل إلى التطبيق الكامل. ومن بين العقبات التي تحول دون تبوأ المرأة للمكانة التي تستحقها على الصعيدين الوطني والدولي، تأنيث الفقر، والعولمة، ووباء فيروس نقص

المناعة البشرية/الإيدز، والعنف ضد المرأة، والصراعات، وهي مسائل حاولت الدول الأعضاء الإجابة عليها من خلال اعتماد الإعلان السياسي والوثيقة الختامية في أعقاب الدورة الختامية.

٤٧ - وقالت إن الحكومة الإثيوبية تولي أولوية عالية لمسألة وضع المرأة من جميع جوانبه، واتخذت تدابير هامة من أجل إدراج نهج معني بالمساواة في خططها لمكافحة الفقر. وقد أتاحت عدة برامج في الميدان الزراعي لتحسين أوضاع معيشة المرأة الريفية. وإن نصف المنتفعين بالائتمانات المخصصة للفقراء الذين يعيشون في أوساط حضرية أو ريفية هم نساء من ربات الأسر أو فتيات لم يكملن تعليمهن. وقد قام كذلك الصندوق الإثيوبي للتنمية الاجتماعية وإعادة الإدماج بدور كبير في تخفيف حدة الفقر عن طريق تقديم خدمات اجتماعية والاضطلاع بأنشطة لدعم القدرات. كما أن المنظمات غير الحكومية تشارك أيضا في الجهود الوطنية من خلال مساعدة المرأة على ممارسة أنشطة مجزية وتقديم ائتمانات صغيرة لها.

٤٨ - وفيما يتعلق بالصحة، اعتمدت الحكومة الإثيوبية في عام ١٩٩٨ برنامجا وطنيا لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز يستهدف بصفة خاصة المرأة والطفل، وقد أسند تنفيذه إلى مجلس وطني برئاسة رئيس الدولة. وفي إطار مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، قدم البنك الدولي مؤخرا قرضا قيمته ٦٠ مليون دولار بشروط مواتية لإثيوبيا.

٤٩ - وتواجه الإثيوبيات، شأنها شأن كثير من النساء في البلدان النامية، ممارسات وقوانين تمييزية تعمل الحكومة على تعديلها أو إلغائها. ويعكف البرلمان حاليا على دراسة التعديلات الرامية إلى إلغاء الأحكام التمييزية الواردة في القانون المدني لعام ١٩٦٠ في المجالات الزواجية والأسرية (سن الزواج، الحقوق المتعلقة بالزوجين، الحصول على الملكية، الطلاق، إلخ). واتخذت الحكومة الإثيوبية أيضا تدابير فيما يتعلق بالعنف ضد المرأة، وشكّلت لجنة وطنية مكلفة بمكافحة الاغتصاب والاختطاف، تتألف من مكتب شؤون المرأة التابع لديوان رئيس الوزراء، وبرلمانيين، وممثلين لوزارة العدل وكيانات حكومية أخرى، ومنظمات غير حكومية. وتعمل إدارة شؤون المرأة التابعة لوزارة العدل، بمساعدة المنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية، على إعلام الجمهور بالحقوق الدستورية للمرأة وبالقوانين والمعاهدات الدولية المتعلقة بها.

٥٠ - وإذا كانت حالة المرأة قد تحسنت كثيرا، سواء على صعيد الحقوق الأساسية أو على صعيد المشاركة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فإنه ما زال يبقى التغلب على عدد من العوائق، أهمها عدم كفاية القدرات لدى إثيوبيا.

٥١ - **السيد السعيدي** (الكويت): قال إنه يتفق مع توصية الأمين العام بدعوة المؤسسات المنبثقة عن اتفاقات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية إلى دعم الجهود الحكومية ووضع استراتيجيات وبرامج تكميلية خاصة بها من أجل التنفيذ الكامل لمنهاج عمل بيجين والوثيقة الختامية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية الثالثة والعشرين.

٥٢ - وأضاف أن الكويت قامت بوضع أهداف واستراتيجيات ترمي إلى زيادة الدور الذي تقوم به المرأة في المجتمع. وقد قامت بصفة خاصة: (١) باتخاذ كافة الإجراءات المناسبة لمراجعة القوانين والتشريعات واللوائح التي تحول دون انطلاق المرأة وإسهامها في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية؛ (٢) إزالة كافة المعوقات الاجتماعية والاقتصادية والتشريعية التي تحول دون مشاركة المرأة في الحياة النشطة؛ (٣) تهيئة كل الفرص أمام المرأة لزيادة

إسهامها في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وفتح مجالات جديدة ومبتكرة أمام عمل المرأة؛ (٤) تشجيع الفتاة الكويتية على المشاركة في الأنشطة والبرامج الرياضية والاجتماعية والثقافية على كافة الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية.

٥٣ - وأشار إلى أن الدستور الكويتي يكفل للمرأة جميع حقوقها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ودعم مشاركتها في حركة تنمية المجتمع. وفي هذا الإطار، وقّعَت الكويت على العديد من الصكوك الدولية الرامية إلى حماية المرأة وتعزيز حقوقها، وخاصة اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، والإعلان المتعلق بمناهضة العنف ضد المرأة، واتفاقية حقوق الطفل. وفضلا عن ذلك، تعكف الحكومة على سن مجموعة من القوانين التي من شأنها أن تعزز مشاركة المرأة في الحياة العامة، على قدم المساواة مع الرجل. وأضاف أن نسبة مساهمة المرأة في قوة العمل بلغت ٣٤.٣ في المائة في عام ١٩٩٩، مقابل ٣١.٤ في المائة في عام ١٩٩٥، وأن نسبة النساء في المناصب القيادية بلغت ١١ في المائة في عام ١٩٩٩ مقابل ٤.١ في المائة في عام ١٩٩٣، وخاصة في مناصب وكيلة وزارة ومديرة جامعة وسفيرة. وإلى جانب ذلك أصدر أمير الكويت مرسوما بقانون رقم ٩٩/٩ يقضي بمنح المرأة الكويتية كافة الحقوق السياسية بما في ذلك الحق في الانتخاب والترشيح للمجالس البلدية والنيابية، إلا أنه تم رفضه من قبل السلطة التشريعية.

٥٤ - ومضى يقول إنه على الرغم من الجهود التي تبذلها الحكومة في سبيل تعزيز دور المرأة في المجتمع وتذليل العقبات التي تعترض سبيل هذه العملية، فإن المرأة الكويتية ما زالت تعاني من مشكلات اجتماعية ونفسية، من خلال فقدها والديها أو شقيقها أو شقيقتها أو زوجها. وأشار إلى أنه لم يعد يخفى على أحد أن السجون العراقية ما زالت تخفي وراء قضبانها كويتيين ورعايا دول ثالثة. ومما يزيد من عمق المعاناة لدى هؤلاء النساء مماطلة العراق في الإفراج عن الأسرى الكويتيين الذين تحتجزهم منذ عشر سنوات، أو حتى الكشف عن مصيرهم. ويبدو هذا جليا من خلال مقاطعة الحكومة العراقية لاجتماعات اللجنة الثلاثية الدولية الخاصة بالأسرى والمحتجزين الكويتيين، واللجنة الفنية المنبثقة عنها، وذلك منذ شباط/فبراير ١٩٩٩. وتود الكويت أن تشير إلى أن من بين الـ ٦٠٥ أسرى هناك سبع أسيرات كويتيات في مقتبل العمر احتجزهن العراق، ولا تعلم الكويت وأهالي هؤلاء الأسيرات أي معلومات عنهن حتى الآن. إن مسألة الأسرى، مسألة إنسانية بحتة وليس في مصلحة أحد أن يتم استخدامها في أغراض سياسية أو كورقة للابتزاز.

٥٥ - **السيدة نجيبة النظاري** (اليمن): قالت إن الأمين العام أكد في تقريره (A/35/341)، على أهمية تكثيف التعاون الدولي في ميدان النهوض بالمرأة، وتخصيص موارد مالية كافية للبرامج الوطنية الرامية إلى ضمان متابعة منهاج عمل بيجين. وأكدت أن اليمن يجدد التزاماته بالأهداف الواردة في إعلان ومنهاج عمل بيجين ويعمل على ضمان تعزيز المساواة بين الجنسين، وإزالة العقبات التي تعترض تقدم المرأة، وتوفير فرص العمل أمامها. وأن الدستور اليمني ينص على المساواة بين جميع أفراد الشعب ويمنح المرأة الحق في التعليم والحق في التصويت على قدم المساواة مع الرجل. وأشارت إلى أن المرأة اليمنية تشارك بنشاط في مواقع صنع القرار السياسي والاقتصادي، وأنه تم إنشاء لجنة وطنية لمعالجة القضايا التي تهم المرأة.

٥٦ - ومضت تقول إنه مما لا شك فيه أن الفقر هو التحدي الكبير الذي يؤثر على جهود أقل البلدان نموا، ومنها اليمن، نحو التنفيذ الكامل لالتزاماتها في مجال النهوض بالمرأة. ولمكافحة الفقر، اتخذت الحكومة اليمنية العديد من الإجراءات وتنفيذ برامج منها شبكة الأمان الاجتماعي التي تستفيد منها المرأة بشكل كبير. وفي مجال التعليم، نفّذت

الحكومة جملة من التدابير للحد من نسبة الأمية المرتفعة بين الإناث وتضييق الفجوة الفاصلة بين الجنسين في هذا المجال.

٥٧ - وقالت في ختام كلمتها أن الوفد اليمني يؤكد على أهمية اتخاذ تدابير مناسبة لحماية المرأة والطفل في ظل الاحتلال، وخاصة النساء والأطفال في فلسطين وفي الأراضي العربية المحتلة. وأن اليمن تتطلع إلى عالم خال من العنف والتمييز ضد المرأة، عالم تسوده المساواة بين الجنسين والعدالة والإنصاف للمرأة.

٥٨ - **السيدة البرغوثي** (المراقبة عن فلسطين): أشارت إلى أن انعقاد الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين"في حزيران/يونيه ٢٠٠٠، بعد مرور خمس سنوات على انعقاد مؤتمر بيجين، يؤكد الأهمية التي يعقدها المجتمع الدولي على النهوض بالمرأة ودعم تمكينها. وقالت إن الوثيقة الختامية التي تم اعتمادها بعد مفاوضات شاقة، تتناول المبادئ المتحققة والتدابير والمبادرات الجديدة التي يلزم اتخاذها من أجل تنفيذ الالتزامات التي تم التعهد بها في مجالات الاهتمام الحاسمة الإثني عشر في منهاج عمل بيجين. وأضافت أن الاهتمام الخاص الذي تم إيلاؤه لمسائل معينة مثل الفقر، والعنف، والتمييز، والحالة الخاصة للمرأة التي تعيش في خضم الصراعات المسلحة أو تخضع للاحتلال الأجنبي، ينبغي ترجمته إلى واقع عن طريق اعتماد نهج مبتكرة بدرجة أكبر وتوفير أموال إضافية.

٥٩ - وقالت إن تنفيذ خطة للعمل تفضي إلى تحقيق أهداف النهوض بالمرأة الفلسطينية ودعم تمكينها تصطدم بصعوبات كبيرة من جراء الاحتلال لفلسطين. إن سياسة الاضطهاد التي تتبعها إسرائيل والتدابير المتخذة (مصادرة الأراضي، وإقامة المستوطنات والتوسع فيها، وتهويد القدس الشرقية المحتلة، وتمزيق الأراضي الفلسطينية، واستغلال الموارد الطبيعية، واعتقال الأسرى، ورفض السماح بعودة اللاجئين والفلسطينيين المشردين إلى ديارهم) تشكل منذ فترة طويلة عقبة أمام تنمية الإمكانيات الاجتماعية والاقتصادية للفلسطينيين، وأمام تطبيق جميع الأحكام الواردة في منهاج عمل بيجين. وقد أسفرت حوادث العنف التي وقعت في أعقاب العمل الاستفزازي الذي قام به زعيم الليكود السيد شارون بدخوله الحرم الشريف في القدس الشرقية المحتلة يوم ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، عن سقوط أكثر من ٨٠ ضحية وإصابة أكثر من ٢٠٠٠ فلسطيني بجراح. وقد أمكن للمجتمع الدولي أن يشهد عن طريق الصور الفوتوغرافية المنشورة في الصحف أن السلطة القائمة بالاحتلال قد استخدمت العنف المفرط.

٦٠ - وقالت إنه على الرغم من كل هذه الصعوبات، فإن الشعب الفلسطيني، وخاصة المرأة الفلسطينية، قد أرسى أسس التنمية الاجتماعية والاقتصادية والمؤسسية للدولة الفلسطينية، وأقام الهياكل الأساسية اللازمة في مجال التعليم والصحة والاقتصاد، مع مراعاة المسائل المتعلقة بالمساواة. وقد قدمت جميع الوزارات خدماتها لتحقيق هذه الغاية.وتستند خطط المستقل التي ترمي إلى كفالة المساواة والتنمية والسلام، إلى الاستراتيجية الوطنية التي وضعتها هذه الوزارات بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية.

٦١ - وعلى الرغم من الأحداث الأخيرة وعواقبها الوخيمة على عملية السلام في الشرق الأوسط، ما زال الشعب الفلسطيني وقياداته عاقدين العزم على التوصل إلى إقرار سلام عادل وشامل يكفل للشعب الفلسطيني حقوقه غير القابلة للتصرف، وخاصة الحق في تقرير المصير وإقامة دولة مستقلة على كامل الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، وفي قلبها القدس، وكذلك التوصل إلى سلام يتيح التكامل والنهوض بجميع أفراد المجتمع الفلسطيني، وخاصة النساء.

٦٢ - **السيدة كيسلينغر** (فترويلا): أعلنت تأييدها للبيان الذي أدلى به وفد كولومبيا نيابة عن مجموعة ريو. وقالت إن المساواة بين الجنسين والنهوض بالمرأة هما جانبان أساسيان من جوانب السياسة الاجتماعية لفترويلا، وإن الدستور الجديد يكرّس المساواة في الحقوق والواجبات بين الرجل والمرأة؛ ويكفل للمرأة الحق في أن تقرر بحرية عدد الأطفال الذين تأمل في أن تنجبهم؛ ويحمي حقوق الأمومة والأبوة في جميع الظروف؛ ويكفل المساواة بين الرجل والمرأة في ميدان العمل؛ ويعترف بعمل المرأة في البيت باعتباره نشاطا اقتصاديا خلاقا ينطوي على قيمة مضافة ورفاهية اجتماعية.

٦٣ - وفي إطار برنامج مكافحة الفقر الذي تم الاضطلاع به في فترويلا في عام ١٩٩٩، أنشئ مؤخرا جهاز هو المعهد الوطني لشؤون المرأة، وقام الجهاز بوضع خطة لعمل المرأة بمساندة جمعية مصرفية وهناك مبادرة أخرى ترمي إلى جعل برامج التدريب والتطوير متاحة للمرأة في المجتمعات الأصلية والقروية. وفي مجال المشاركة، ما زالت المرأة على الرغم من مستوى تدريبها على جانب ضعيف من المشاركة في اتخاذ القرار، وخاصة على الصعيد السياسي، وينبغي أن تتواصل الجهود في هذا المجال.

٦٤ - وقالت إن فترويلا التي عقدت العزم على الالتزام بقضية النهوض بالمرأة، انضمت إلى البروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وتعرب عن اغتباطها لدخوله حيِّز التنفيذ مستقبلا.

٦٥ - وأضافت أن المجتمع الدولي أعاد في الوثيقة الختامية الصادرة في أعقاب دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثالثة والعشرين، تأكيد الالتزام الذي تم التعهد به من أجل تحسين وضع المرأة والدفاع عن حقوقها، ولا يسع المرء سوى الاغتباط لأن هذا الهدف المشترك والنهائي قد ساد وجهات النظر المختلفة. وتعتزم فترويلا مواصلة العمل من أجل تحقيق الأهداف المعلنة في منهاج عمل بيجين والوثيقة الختامية، من أجل التوصل إلى تحقيق المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين.

٦٦ - **السيد حاجيا أرغيرو** (قبرص): أعرب عن تقديره الحالي للجهود المبذولة من جانب الأمم المتحدة من أجل إدراج بعد جنساني في جميع ميادين الأنشطة، وأشاد أيضا بالعمل الممتاز الذي أنجزته اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة.

٦٧ - وقال إنه إذا كان لم يتم التوصل إلى الهدف المتمثل في التصديق العالمي لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، فمن المشجِّع أن عدد الدول التي انضمت إلى هذه الوثيقة ذات البعد التاريخي، يزداد باطراد. وفي هذا الشأن، قامت قبرص في ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٠، بسحب تحفظاتها الأخيرة بشأن الفقرة ٢ من المادة ٩ من الاتفاقية. وتعرب عن اغتباطها للمحصلة البنَّاءة التي أسفرت عنها أعمال دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثالثة والعشرين. وهي تعترف بالدور الهام الذي تقوم به المنظمات غير الحكومية ومؤسسات متخصصة مثل المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة لما قام به من تحديد المشكلات التي تواجه المرأة ومساندته لأنشطة منظومة الأمم المتحدة. وتؤيد قبرص أيضا إنشاء شبكات على الأصعدة الدولية والإقليمية والوطنية لمساندة ودعم الأعمال التي تضطلع بها الحكومات والأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، من أجل زيادة وضوح الرؤية، وإتاحة الفرصة أمام المرأة لأن تمارس بالكامل دورها الاجتماعي والاقتصادي والسياسي.

٦٨ - وعلى الصعيد الوطني، أحرزت قبرص تقدما في جميع المجالات الحاسمة التي حددها منهاج عمل بيجين. ويتواصل الإصلاح التشريعي في جميع القطاعات. وقد اعتمدت قبرص، بصفة خاصة، قانونا بشأن الاتجار بالمرأة والطفل

واستغلالهما، وقامت بتعديل قانونها بشأن الجنسية، بما يتيح للمرأة القبرصية نفس الحقوق فيما يتعلق بجنسية أطفالها. كما أن السلطات القبرصية جعلت من مشاركة المرأة في النشاط السياسي إحدى أولوياتها، واتخذت تدابير مختلفة لهذا الغرض. وتم تعيين النساء في أهم مناصب الدولة وأصبحن أكثر عددا في جميع مستويات سلّم الإدارة العامة.

٦٩ - وفيما يتعلق بالعنف ضد المرأة، فإن وضع إطار قانوني مناسب يسير بالتوازي مع اعتماد تدابير ترمي إلى تسهيل تطبيقه (مثل إنشاء جهاز للمراقبة، والنهوض بالأبحاث العلمية، وتعزيز التعاون مع المنظمات غير الحكومية، ومساعدة الضحايا ووضع برنامج للتدريب من أجل رجال الشرطة وجميع الفنيين الذين يتعاملون مع حالات العنف في الأسرة، إلخ). وإلى جانب ذلك، تقوم المنظمات غير الحكومية بمساندة الحكومة بتنظيم مؤتمر دولي بشأن العنف في الأسرة، من المقرر عقده في قبرص في الفترة ٢٦ إلى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠.

٧٠ - وفيما يتعلق بالاستقلال الاقتصادي للمرأة، تناولت الجهود تطوير خدمات رعاية الأطفال، وتحقيق المساواة في الأجور، وتحسين حماية الأم على الصعيد التشريعي. وقال إنه في إطار عمليات قبرص لمواءمة قوانينها وسياساتها مع معايير الاتحاد الأوروبي، سارعت بالعمل في هذا المجال في السنوات الأخيرة، وتعمل حاليا على وضع صكوك قانونية غاية في الأهمية، مثل قانون بشأن المساواة في المعاملة وتكافؤ الفرص، الذي من المتوقع أن ينشئ آلية للمراقبة.

٧١ - وفي مجال المرأة والسلام، فإن المرأة القبرصية بعد ٢٦ سنة من الاحتلال التركي لقطاع من قبرص، تعي بصفة خاصة بالمسائل المرتبطة بحقوق الإنسان والسلام. وخلال هذه السنوات، ساهمت حركة نساء قبرص بنشاط في البحث عن تسوية سلمية للصراع. كما أن المرأة القبرصية التركية تقوم أيضا بدور هام في مساندة الجهود الرامية إلى المصالحة والتوصل إلى حل اتحادي لمشكلة قبرص.

٧٢ - وقال إن التقدم الذي أحرزته قبرص في تنفيذ منهاج عمل بيجين تحقق جانب كبير منه نتيجة للعمل المبذول من جانب الآلية الوطنية للدفاع عن حقوق المرأة، التي ازدادت مواردها المالية والبشرية بدرجة كبيرة خلال السنوات الأخيرة، والتي من المنشود أن تقوم بدور متزايد في المستقبل من أجل إدراج المنظور الجنساني في جميع البرامج والسياسات الوطنية. وما زالت قبرص عاقدة العزم على مواصلة الاضطلاع بسياسات وبرامج ترمي إلى أن تكفل للمرأة أن تمارس بالكامل حقوقها الأساسية، وجعلها شريكة في التنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية على قدم المساواة مع الرجل.

٧٣ - **السيد بن مصطفى** (تونس): قال إن عام ٢٠٠٠ تميَّز بعقد دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثالثة والعشرين المكرسة للمرأة والتي أكدت التزام المجتمع الدولي بمنهاج عمل بيجين، وأعادت تأكيد الهدف المتمثل في أن تمارس المرأة بالكامل حقوق الإنسان والحريات الأساسية. وتشكل الوثيقة الختامية الصادرة في أعقاب هذه الدورة، قاعدة جيدة لاتخاذ إجراءات في المستقبل ترمي إلى تعزيز حقوق المرأة بقدر أكبر من الفاعلية. وتؤيد تونس أيضا الأعمال التي اضطلعت بها اللجنة التحضيرية للدورة الاستثنائية وكذلك الأعمال التي أنجزتها لجنة مركز المرأة التي أصبحت تونس عضوا فيها.

٧٤ - وقال إن مما يؤرق تونس أن تلحظ أن مظاهر التقدم المحرز في مجال النهوض بالمرأة ما زالت متفاوته - على الرغم من الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي وفي إطار العولمة. وما زالت حالة المرأة متزعزعة في المناطق المتأثرة بالفقر والصراعات المسلحة والأمية والتهميش. وترى تونس أنه

ينبغي للمجتمع الدولي أن يضطلع بمسؤولياته تجاه مشكلة الفقر، مع مراعاة الأبعاد الجنسانية لهذه الظاهرة. وقد اتخذت تونس من جانبها مبادرات عديدة في مجال مكافحة الفقر.

٧٥ - وقال إن تونس جعلت من احترام حقوق الإنسان والتضامن والديمقراطية قيما أساسية في سياستها التي من ثوابتها تعزيز حقوق المرأة والأسرة على الدوام. ووعيا منها بأنه من غير الممكن تحقيق تنمية حقيقية ودائمة دون النهوض الفعَّال بحقوق المرأة التي عن طريق دورها في المجتمع تمثل حفازا قويا للتنمية، فإن تونس تعتبر حقوق المرأة بأنها تشكل جزء لا يتجزأ من الحقوق الأساسية للإنسان. وقد أسندت المسائل المتعلقة بالمرأة والأسرة إلى إحدى الوزارات، ويتم تطبيق مجموعة كاملة من التدابير لمكافحة التمييز القائم على الجنس وإزالة جميع العقبات التي تحول دون إدماج المرأة في عمليات التنمية. وتتبدى إرادة تحقيق التقدم في مجال حقوق المرأة وإنهاء التمييز ضدها، على الصعيد التشريعي وبصفة خاصة عن طريق تنقيح بعض الأحكام الدستورية وإصلاح القوانين التونسية الأربعة الكبرى (قانون الأحوال الشخصية، وقانون الجنسية، وقانون العمل، والقانون الجنائي).وهذه المسيرة الإصلاحية تنطلق من خصوصية الثقافة التونسية، التي تتميز بالإرادة المزدوجة للحفاظ على الهوية العربية الإسلامية، والتقيد بالقيم العالمية التي هي أساس الحداثة.

٧٦ - ويتحقق هذا الاهتمام الثابت بتعزيز المساواة بين الجنسين في قطاعات أخرى مثل التعليم حيث تم اعتماد تدابير معيَّنة ترمي إلى العناية بالبنات في النظام الدراسي. وفي الميدان السياسي، تم أثناء الانتخابات البلدية الأخيرة، تخصيص ٢٠ في المائة من مقاعد السلطة للمرأة. وفضلا عن ذلك، تم اتخاذ تدابير معينة لدعم مكانة المرأة في الميدان الاقتصادي، وقد استضافت تونس، في الفترة من ٢ إلى ٤ تشرين الأول/أكتوبر، المؤتمر العالمي الثامن والأربعين للنساء ربات الأعمال. وفي ميدان الصحة، ترجم الاهتمام بالمساواة إلى تسريع لتنمية المرافق الأساسية وإدراج الصحة الإنجابية في الرعاية الصحية الأساسية. وأخيرا، تم الاضطلاع بحملات توعية من أجل مكافحة العنف ضد المرأة.

٧٧ - **السيد سيركسنيس** (لتوانيا): قال إن أحد المحاور ذات الأولوية في سياسة ليتوانيا يتمثل في كفالة المساواة في الحقوق والمسؤوليات وتكافؤ الفرص بين الرجل والمرأة في جميع الميادين، وأن نجاح السياسة التي تنتهجها الدولة الليتوانية لإقامة الديمقراطية وتعزيز التقدم الاجتماعي والاقتصادي والدفاع عن حقوق الإنسان، يرتبط بدرجة مشاركة الرجل والمرأة في هذه العمليات.

٧٨ - وأضاف أن الأسس القانونية لتطبيق مبدأ المساواة قد تم وضعها عن طريق اعتماد نصوص أساسية بشأن الضمان الاجتماعي والعمل، وخاصة القانون المتعلق بتكافؤ الفرص بين الرجل والمرأة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، والذي تم من أجله إنشاء آلية للمراقبة. وتوجد على المستوى البرلماني، آليات مؤسسية مكلفة بالسهر على كفالة تكافؤ الفرص، كما تتوفر هذه الآليات على المستوى الحكومي وداخل المجتمع المدني. وقد خصصت لجنة دائمة في البرلمان مكلفة بالمسائل المتعلقة بالأسرة والطفل، فضلا عن مجموعة برلمانية نسائية تتناول مسائل تتعلق بالمرأة بالذات. وعلاوة على ذلك، تم تكليف مستشار خاص منذ بضع سنوات بمسائل تتعلق بالمرأة والأسرة. وتمثل وزارة الشؤون الاجتماعية الجهاز الرئيسي المكلف بوضع السياسات الرامية إلى كفالة المساواة بين الجنسين وتنفيذها وتنسيقها.

٧٩ - ووفقا للتوصيات الموضوعة، اعتمدت حكومة ليتوانيا في عام ١٩٩٦، مجموعة من خطط العمل الرامية إلى تطبيق أحكام منهاج عمل بيجين. وتنفيذا لنتائج الوثيقة الختامية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية الثالثة والعشرين،

شرعت ليتوانيا في وضع برنامج عمل جديد يتمثل هدفه في كفالة تكافؤ الفرص بين الجنسين.

٨٠ - وبعد أن وقَّعت ليتوانيا منذ عام ١٩٩٥ على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، قدمت في حزيران/يونيه ٢٠٠٠ إلى اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، تقريرين دوريين أوليين، وكذلك تقريرا تكميليا أعدته المنظمات الليتوانية النسائية غير الحكومية. وجرت دراسة الملاحظات والتوصيات التي أعدها خبراء اللجنة نقطة نقطة بمعرفة اللجنة الوزارية المشتركة المعنية بتكافؤ الفرص بين المرأة والرجل، وقررت الحكومة الليتوانية في أعقاب ذلك وضع برنامج وطني جديد لتكافؤ الفرص بين الرجل والمرأة. ووفقا للطلب المقدم من اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، قامت اللجنة الوزارية المشتركة على أوسع نطاق ممكن بنشر نص توصيات اللجنة مترجمة إلى اللغة الليتوانية.

٨١ - وفضلا عن ذلك، أعادت ليتوانيا تأكيد إرادتها في متابعة تنفيذ الاتفاقية، وتأمل في توسيع نطاق مهام اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة وتعزيزها، بغية ضمان إنفاذ حقوق الإنسان على نحو أفضل.

٨٢ - وحكومة ليتوانيا على وعي بضرورة العمل من خلال شراكة وثيقة، مع المنظمات غير الحكومية ليكون بإمكانها تحقيق سياسة بناءة. وسوف يقوم ١٠٠٠ ممثل من جميع مناطق ليتوانيا، في المؤتمر الوطني الثالث للمرأة المقرر عقده في فيلنيوس في ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، ببحث الوسائل الكفيلة بالمزيد من إدماج المرأة في العملية السياسية والاقتصادية والثقافية لإقامة مجتمع ديمقراطي في ليتوانيا. وعلاوة على ذلك، تستعد ليتوانيا للمشاركة في اجتماع لمتابعة تنفيذ نتائج مؤتمر ريكيافيك، من المقرر عقده في فيلنيوس في حزيران/يونيه ٢٠٠١، ويشترك فيه نحو ٦٠٠ شخص يمثلون ١٢ بلدا، ويقومون بدراسة وتقييم تنفيذ القرارات المعتمدة في مؤتمر ريكيافيك لعام ١٩٩٩ فضلا عن التدابير التي يتعين اتخاذها لتعزيز الديمقراطية القائمة على المساواة بين المرأة والرجل.

٨٣ - وقد توصلت ليتوانيا إلى حل المشكلات المتعلقة بالمساواة والمطروحة في مجال التعليم والعمل والصحة ووسائط الإعلام، على الرغم من أنه ما زال يتعين القيام بالكثير، وأنه ينبغي للسلطات العامة اتخاذ تدابير مناسبة لمكافحة الاتجار بالمرأة، وتخفيف حدة الفقر بالنسبة للنساء المسنات، وزيادة عدد النساء في مناصب اتخاذ القرار.

٨٤ - **السيد ليل كورديرو** (أنغولا): أعلن انضمامه للبيانات التي أدلت بها مجموعة الـ ٧٧ والصين والدول الأعضاء في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بشأن البند المطروح للبحث. وقال إن العام الماضي قد تميز بأحداث هامة، وخاصة اعتماد البروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، الذي تتوخى أنغولا التصديق عليه قبل سريانه في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠.

٨٥ - وقال إن الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين التي كرستها الجمعية العامة لتنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي المعني بالمرأة، قد أوضحت أن الخصوصيات الوطنية والإقليمية المتولدة عن الأطر التاريخية والثقافية والدينية المختلفة بالاقتران مع نقص الموارد المخصصة لتحسين وضع المرأة، ما زالت تشكل عقبة كبيرة تحول دون تعزيز الآليات والتنسيق بينها على الصعيد الدولي.

٨٦ - وقال إنه على الرغم من القانون الذي يقيم المساواة بين الرجل والمرأة، فإنه لم يتحقق تقدم ملحوظ في أنغولا في هذا المجال، وذلك لأسباب يرجع جانب منها إلى الصراع الذي شهدته البلاد منذ ٤٠ سنة، والذي أدرك نهايته لحسن الحظ. ذلك أن حالة الحرب كان من شأنها تعريض المرأة الأنغولية لصعوبات بالغة لأنها هي التي لا بد أن تضطلع

بمسؤوليات الأسرة ورعاية الأطفال والمسنين. وهذا الوضع هو الذي أسهم بدرجة كبيرة في ارتفاع معدلات الأمية بين النساء في أنغولا، والتي بلغت ٧٥ في المائة مقابل ٢٥ في المائة للرجل.

٨٧ - وأضاف أن حكومة أنغولا التي عقدت العزم على ألا تدخر جهدا من أجل تحسين هذا الوضع، قامت من خلال وزارة شؤون الأسرة والنهوض بالمرأة، بوضع عدد من المشاريع والبرامج في إطار استراتيجيتها الوطنية للنهوض بالمرأة في عام ٢٠٠٠، ومن بينها مشروع لإنشاء مراكز للتنمية المجتمعية، ومشروع لتدريب العاملين في مجال التنمية في الريف، وبرنامج لدعم رابطات المرأة في الريف، وبرنامج وطني للائتمانات الصغيرة. وقد أسهمت هذه المبادرات في مساعدة المرأة الأنغولية على إعادة التفكير في العلاقة بين الجنسين انطلاقا من فكرة المساواة في التنمية. وتنتهز أنغولا هذه الفرصة لتوجيه الشكر إلى مؤسسات منظومة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية وكذلك عدد من البلدان لما قدمته من مساعدات حاسمة في تنفيذ هذه البرامج.

٨٨ - وأكد في ختام كلمته التزام بلاده بتأييد المسائل المتعلقة بالمرأة وأخذ المنظور الجنساني في الاعتبار، وقال إنه من الضروري أن تدرج جميع الحكومات هذه المسائل في سياساتها وإنشاء آليات مؤسسية لهذا الغرض بغية مواصلة تحسين وضع المرأة. وإذا كان المجتمع الدولي، فيما يبدو، يخطو خطوات طيبة فيما يتعلق بمسألة المساواة، فإنه ربما حانت اللحظة للتفكير في وضع استراتيجيات لعلاج أوجه عدم المساواة بين الرجل والمرأة في أنحاء العالم.

٨٩ - **السيد موتابوبا** (رواندا): قال إن بلاده اعتمدت، في أعقاب دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثالثة والعشرين، سياسة وطنية تم الانتهاء من وضعها من الناحية العملية، وتحدد التوجهات الكبرى في مجال تحقيق المساواة بين الجنسين والنهوض بالمرأة، وذلك من أجل تسهيل تحقيق المساواة بين الجنسين وتحسين وضع المرأة في رواندا. وقد اجتمعت اللجنة التوجيهية المكلفة بالإشراف على تنفيذ منهاج عمل بيجين وتنسيقه غداة الدورة الاستثنائية من أجل اطلاع الأطراف المعنية بتطبيق المنهاج على النتائج المتحققة في هذه الدورة. واللجنة التوجيهية مكلفة بالعمل على أن تحترم الحكومة والمنظمات الثنائية والمتعددة الأطراف والمجتمع المدني التعهدات التي التزمت بها في مؤتمر بيجين والدورة الاستثنائية المعقودة في حزيران/يونيه ٢٠٠٠.

٩٠ - وتعمل وزارة شؤون المرأة وازدهارها، بالتعاون مع المجتمع المدني والجمعية الوطنية، على نحو نشط من أجل التوعية بقانون الوراثة والأيلولة المعتمد مؤخرا، وتشجيع المرأة على الزواج أمام السلطات البلدية من أجل التمتع بحماية القانون. وتم أيضا تنظيم حملات إعلامية بشأن التشريعات الوطنية والصكوك الدولية لحقوق الإنسان مثل اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وتم الاضطلاع بأنشطة للتدريب والتوعية على جميع المستويات من أجل أن تصبح مسألة المرأة جزءا لا يتجزأ من أولويات التنمية.

٩١ - وتضطلع رواندا بعملية لإشاعة الديمقراطية واللامركزية تتيح للروانديات والروانديين، لأول مرة في تاريخ البلاد، انتخاب المسؤولين والمستشارين البلديين. ومن شأن عملية الانتخاب هذه، غير المسبوقة في تاريخ البلاد، أن تعزز الشفافية والمسؤولية في نظام الحكم بأكمله. ولن تعود السياسات والبرامج تفرض بمعرفة الحكومة، ولكن من الممكن التخطيط لها على مستوى القاعدة بمعرفة السكان أنفسهم حسب أولوياتها. وتم اتخاذ إجراء من أجل المرأة يحدد نسبة ٣٠ في المائة كحد أدنى لتمثيلها في المجالس البلدية لضمان مشاركة المرأة في اتخاذ القرار. وتقوم وزارة شؤون

المرأة ودور المرأة في التنمية، بالتعاون مع المنظمات النسائية، بتشجيع المرأة على المشاركة في العملية الانتخابية.

٩٢ - وتم الاضطلاع بعملية لتنقيح الدستور، وتضم اللجنة المشكلة لهذا الغرض ثلاث نساء، الأمر الذي يبعث على الأمل في أن تؤخذ في الاعتبار مصالح المرأة الرواندية في هذه العملية. وإلى جانب ذلك، سوف تكلف النساء اللاتي يتم انتخابهن إلى المجالس الوطنية النسائية، بتمثيل المرأة في البرلمان من أجل السهر على أن تؤخذ في الاعتبار آراء ومصالح المرأة في الجمعية التشريعية.

٩٣ - وتواصل وزارة شؤون المرأة ودور المرأة في التنمية تعزيز برامجها المتعلقة بالائتمانات الصغيرة لصالح المرأة من أجل مكافحة الفقر بين النساء. وقد تلقت نحو ثلاثة أرباع الصناديق البلدية أكثر من ٣٠٠ ٠٠٠ من دولارات الولايات المتحدة، وهذا دليل واضح على إرادة الحكومة تعزيز التحرر الاجتماعي والاقتصادي للمرأة وتحسين أوضاع المرأة الرواندية.

٩٤ - وقال في ختام كلمته أن وفده يأمل المشاركة في المناقشة حول المرأة والسلام والأمن المفتوحة أمام جميع الوفود والتي من المقرر عقدها في مجلس الأمن في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠. وأعاد إلى الأذهان أن الاغتصاب استخدم أثناء حرب الإبادة عام ١٩٩٤ كوسيلة للتعذيب؛ وأن العديد من النساء ما زلن يشعرن بالصدمة وأصبن بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز من جراء هذه الأفعال. وينبغي للمجتمع الدولي أن يبذل كل ما في وسعه لمساعدة هؤلاء الضحايا والعمل على معاقبة الجناة على جرائمهم.

٩٥ - **السيدة اليشا** (بنن): قالت إن حكومة بنن أقامت الآليات المؤسسية اللازمة من أجل تحقيق أهداف منهاج عمل بيجين، ووضعت سياسة وطنية للنهوض بالمرأة. وتهدف هذه السياسة إلى تحسين أوضاع معيشة المرأة من خلال دعم قدرتها على العمل على الأصعدة الاجتماعية والثقافية والقانونية والاقتصادية. وتتمثل المحاور الرئيسية لهذه السياسة فيما يلي: النهوض بالتعليم والتدريب، والإدارة الذاتية للاقتصاد، والنهوض بالصحة، وتحسين واحترام الأنظمة القانونية، تقدير قيمة العمل الأنثوي وآخذه في الاعتبار، تقدير قيمة الثقافات والتقاليد المواتية لازدهار المرأة، وإدارة الكوارث والظواهر الاجتماعية والبيئية الكبرى.

٩٦ - وتتميز المرأة في بنن بدرجة كبيرة من النشاط وتبلغ نسبة النساء العاملات في قطاع الزراعة ٤١.٦ في المائة (٣٢ في المائة من الفعاليات الزراعية)؛ وتبلغ هذه النسبة ٧ في المائة في قطاع الصناعة التحويلية، و ٤.٨ في المائة في التجارة، ومساهمتها كبيرة في الناتج القومي الإجمالي، ٤.٣ في المائة في قطاع الخدمات و ١.٧ في المائة في الأنشطة الأخرى في قطاع التجارة. ومن ثم فإن المرأة في بنن جديرة بالاهتمام المتزايد من جانب شركاء التنمية والاستفادة بأكبر قدر من المساعدة من جانبهم.

٩٧ - وعلى الرغم من مشاركة المرأة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية في بنن، فما زالت خاضعة لقيم اجتماعية وثقافية مثل تعدد الزوجات وزواج السلطة والزواج بالإكراه والحرمان من النفقة والرهبنة وبتر جزء من عضوها التناسلي. ويمثل التعليم تحديا كبيرا حيث أن نسبة النساء في بنن اللاتي لا يعرفن القراءة والكتابة تبلغ ٨٠.٣ في المائة، وترتفع معدلات الأمية بصفة خاصة في المناطق الريفية. وكان تعليم البنات موضع تجاهل دائما بسبب الوضع المتدني للمرأة في المجتمع التقليدي، وهذا هو السبب في أن تعليم البنات كان بطيئا للغاية، وبلغ المعدل الإجمالي ٥٩.٧١ في المائة في عام ١٩٩٨. وحالات التسرب من المدارس عديدة لأسباب اجتماعية واقتصادية متنوعة، وينبغي أن تتواصل الجهود طوال المراحل الابتدائية والثانوية والجامعية من أجل بلوغ الحد الأدنى اللازم.

٩٨ - وإدراكا من حكومة بنن لهذه الحالة، فإنها لا تدخر جهدا لضمان النهوض بالمرأة وازدهارها.

٩٩ - **السيدة بروبي** (غانا): قالت أن حضور عدد كبير من القادة اجتماعات دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثالثة والعشرين يؤكد الأهمية التي يعقدها المجتمع الدولي على المساواة بين الجنسين، وعلى النهوض بالمرأة، وهي أهداف لم تتحقق بعد. وأعربت عن اغتباط بلدها بصفة خاصة لاعتماد البروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة الذي من المتوقع سريانه قريبا، وأعربت عن أملها في تعزيز شعبة النهوض بالمرأة على نحو يتيح لها أن تقدم الدعم اللازم في هذا الشأن للجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة. وأعربت عن أسفها لعدم إمكان التوصل في عام ٢٠٠٠ إلى التصديق العالمي على هذا الصك، ولا يسع المرء سوى أن يحث البلدان التي لم توقِّع أو تصدِّق بعد عليه على أن تفعل ذلك. ومن ناحية أخرى، ينبغي للدول الأطراف في الاتفاقية التي تأخرت في تقديم تقاريرها، أن تطلب الحصول على مساعدة تقنية من جانب شعبة النهوض بالمرأة عند الاقتضاء.

١٠٠ - وفيما يتعلق بالاتجار بالمرأة، قالت إن وفد غانا ينضم إلى الدعوة الموجهة في الوثيقة الختامية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية الثالثة والعشرين بشأن اعتماد تدابير ترمي إلى مكافحة هذه الممارسة أو تعزيز مكافحتها. وأعربت عن اغتباطها للدعم المقدم من برامج التعاون الدولي والمساعدة التقنية، وقالت إنها تأمل في أن تتوصل أعمال اللجنة الخاصة المكلفة بوضع اتفاقية لمكافحة الجريمة المنظمة إلى نهاية موفقة، وخاصة وضع بروتوكول في هذا الشأن.

١٠١ - وفيما يتعلق بالمعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة، قالت إنه مما يؤسف له أنه لا يستطيع مواصلة الاضطلاع بولايته لعدم توفر الموارد اللازمة. إن إغلاق هذا المعهد سوف يضر بالجهود المبذولة من أجل النهوض بالمرأة. ذلك أن المعهد، على الرغم مما يعانيه من صعوبات مالية، أقام دائرة للمبادلات والأبحاث الالكترونية بشأن المنظور الجنساني وينبغي للمجتمع الدولي أن يكفل التمويل اللازم للمعهد حتى يستطيع مواصلة مهمته.

١٠٢ - وعلى الرغم من أن غانا حققت تقدما على طريق المساواة بين الجنسين وخاصة من خلال حظر الممارسات التقليدية الضارة بصحة المرأة والتي تنتهك حقوقها الأساسية وذلك باعتماد قانون في مجال العرف بشأن الطلاق يحدد شكلا وحيدا للميراث ويعالج المظالم التي عانت منها المرأة والطفل بموجب العرف، وبتنقيح القانون بشأن توزيع الأموال عند الطلاق بغية كفالة نصيب أكثر إنصافا للمرأة)، فإنها لم تصل إلى تطبيق جميع أحكام إعلان ومنهاج عمل بيجين. وعليه فإن وفد غانا يؤيد التوصيات الواردة في هذا الشأن في تقرير الأمين العام (A/55/341).

١٠٣ - وأخيرا، ينبغي تأكيد الآرادة السياسية اللازمة لتطبيق أحكام الإعلان السياسي والوثيقة الختامية اللتين اعتمدتهما الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الثالثة والعشرين من أجل بلوغ هدف المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين.

١٠٤ - **السيدة راجاوناريفيلو** (مدغشقر): لاحظت بارتياح أن دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثالثة والعشرين المكرسة للاستعراض الخمس للتدابير المتخذة في في أعقاب المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، أتاحت إحراز تقدم في التنفيذ الفعَّال لإعلان ومنهاج عمل بيجين، وأكدت أه يتعين الآن على الحكومات تجسيد التعهدات التي التزمت بها في هذه المناسبة. ودعت في هذا الشأن إلى تشجيع البرلمانيين في مدغشقر على مراجعة التشريعات القائمة بغية القضاء على الأحكام التمييزية تجاه المرأة. وقالت إن قيام رئيس جمهورية

مدغشقر، لدى انعقاد مؤتمر قمة الألفية، بالتوقيع على ابروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، يشهد على تصميم الحكومة على النهوض بالحقوق الأساسية للمرأة. وقد أعاد الرئيس التأكيد، إلى جانب ذلك، على أن التنمية المستدامة تتم عبر المساواة بين الجنسين واحترام حقوق الطفل. وتسترعي مدغشقر النظر إلى الأهمية التي يتسم بها التصديق على الاتفاقية من جانب جميع الدول ووضع البروتوكول الاختياري المتعلق بها موضع التنفيذ في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠.

١٠٥ -وفيما يتعلق بالعولمة، من المؤسف ملاحظة أن نتائجها السلبية تؤثر على المرأة، وينبغي مع ذلك ألا يصبح الفقر والتخلف ذريعة لعدم النهوض بحقوق المرأة. وترى مدغشقر على العكس من ذلك، أن الاعتراف بالحقوق الأساسية للمرأة من شأنه تسهيل مكافحة الفقر والقضاء على العقبات التي تحول دون التنمية المستدامة. وقالت إن المرأة تمثل أكثر من نصف سكان مدغشقر ويتعين تزويدها بالموارد الاقتصادية والسياسية للمشاركة في تنمية البلد. وفي هذا الشأن، يؤيد وفد مدغشقر مقترحات الأمين العام الرامية إلى زيادة الموارد المخصصة لشعبة النهوض بالمرأة، ودعم اللجنة المشتركة بين الوكالات المعنية بالمرأة والمساواة بين الجنسين وتوفير الموارد اللازمة للمعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة حتى يمكن لكل منهما الاضطلاع بولايته.

١٠٦ -وعلى المستوى الوطني، تتوخى مدغشقر إنشاء وحدات مكلفة بمسائل المرأة في مختلف المؤسسات والكيانات الوزارية، ويتمثل الهدف في تحديد أولويات العمل، وتوحيد الجهود من أجل الحد من أوجه عدم المساواة بين الجنسين، والتنسيق بين مختلف البرامج على صعيد التنمية، وإعطاء الأولوية لمسألة المرأة الريفية، نظرا لأن الفقر في مدغشقر يتفشى في الريف بصفة أساسية.

١٠٧ -وقالت إن التقدم المحرز في مكافحة الاتجار بالبشر، وخاصة المرأة والطفل، ومكافحة العنف المترلي وجرائم الشرف، مشجع حقا، ولكن المرء يلحظ أن العولمة أدت فضلا عن ذلك إلى تفاقم الوضع. لذلك تدعو مدغشقر المجتمع الدولي إلى تعبئة الموارد، في إطار التعاون الدولي والإقليمي، من أجل تعزيز التعاون التقني لمساعدة البلدان النامية في استخدام المؤشرات والبيانات الموثوق بها، وتسهيل حصول المرأة على التعليم والتدريب المهني. ويتعين فضلا عن ذلك تعريف الرجل والمرأة بكيفية التوفيق على نحو أفضل بين الحياة المهنية والحياة الأسرية.

١٠٨ -**السيدة انختستسيخ** (منغوليا): لاحظت أن تمثيل الدول الأعضاء على مستوى رفيع في دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثالثة والعشرين وتأكيد الارتباط من جديد بأهداف منهاج عمل بيجين يشهدان على الإرادة السياسية لتعزيز المساواة بين الجنسين.

١٠٩ -وقالت إنه على الرغم من أوجه التقدم المحرز العديدة، فما زال هناك شوط طويل لنخطوه من أجل تحسين مصير المرأة. وما زالت أوجه عدم المساواة قائمة، وما زالت المرأة تعاني على نحو غير متناسب من الفقر والعنف والافتقار إلى التعليم ونقص التغذية وضعف الصحة. وما زالت تتعرض أيضا بوجه خاص لعواقب الصراعات المسلحة وانتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وجرائم عبر وطنية شنيعة مثل الاتجار بالبشر. وقالت إن وفد منغوليا ينضم إلى الوفود التي أوصت باتخاذ تدابير لتحسين التنسيق المناسب من أجل الإسراع بتعزيز قدرة المرأة على العمل، طبقا لأحكام منهاج عمل بيجين والوثيقة الختامية.

١١٠ -ومن المشجع أن نلاحظ أنه منذ انعقاد مؤتمر بيجين، قامت ١٧ دولة بالتصديق على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، مما رفع مجموع عدد الدول

الأطراف إلى ١٦٦ دولة، وقالت إنه ينبغي للدول التي لم توقع أو تصدِّق بعد على الاتفاقية أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن ضمانا للتطبيق العالمي للاتفاقية. وتتعاون منغوليا، وهي إحدى الدول الأوليات التي انضمت إلى هذه الاتفاقية، على نحو نشط مع اللجنة التي ستستعرض في دورتها الرابعة والعشرين تقرير منغوليا الدوري الرابع. وقد سبق لمنغوليا أيضا التوقيع على البروتوكول الاختياري للاتفاقية، وأمر تصديقها عليها معروض على البرلمان.

١١١ -ولا غنى عن إقامة شراكات حقيقية بين الرجل والمرأة، وبين القطاع العام والمجتمع المدني والقطاع الخاص، وبين الدول الغنية والفقيرة، من أجل أن تتعاون المرأة في مجال التنمية، والاستفادة من ثمارها على قدم المساواة مع الرجل. وإن منغوليا التي تعمل على إقامة شراكات وتعزيز قيام تعاون مسؤول، قامت بسن تشريع جديد وتنقيح بعض التشريعات بغية إدماج مسألة المساواة في سياستها وبرامجها. ويتضمن قانون العمل الجديد أحكاما تحظر التمييز في مكان العمل. ويكفل التشريع المتعلق بالأسرة حقوقا متساوية للمرأة في ميدان الوراثة والانتفاع بالأرض وملكية الموجودات الزراعية والأموال. وفي أعقاب مؤتمر بيجين، اعتمدت منغوليا خطة عمل وطنية من أجل النهوض بالمرأة، يجري تطبيقها بالاقتران ببرنامجين وطنيين، أحدهما يرمي إلى الحد من البطالة ويرمي الثاني إلى تخفيف حدة الفقر. وتهدف خطة العمل الوطنية من أجل النهوض بالمرأة إلى كفالة تكافؤ الفرص للمرأة وتتناول عددا من المجالات المرتبطة بذلك مثل الأنشطة الاقتصادية، وتخفيف حدة الفقر، والصحة، والتعليم، والمرأة الريفية، والأسرة، والمرأة واتخاذ القرار، والعنف ضد المرأة، وحقوق الإنسان، والبيئة، والآليات الوطنية ووسائط الإعلام.

١١٢ -وتظل مكافحة الفقر تمثل أولوية، وتم إنشاء صندوق لتنمية المرأة في إطار البرنامج الوطني الذي يتمحور حول تهيئة أنشطة مجزية، وخاصة بالنسبة للمرأة التي تترأس الأسرة، وتعزيز الخدمات الصحية في المناطق الريفية، والمنظمات غير الحكومية. وتحتوي المشاريع المنشأة من أجل البيوت التي تديرها المرأة، عناصر تهدف إلى استحداث خدمات رعاية الأطفال من أجل إتاحة الفرصة أمام الأم العزباء للقيام بأنشطة مجزية. وتضم منغوليا أكثر من ٤٠ منظمة نسائية غير حكومية تشارك بنشاط في تنفيذ البرنامج الوطني لمكافحة الفقر، وخاصة عن طريق تنظيم أنشطة تتيح للمرأة اكتساب الصلاحيات.

١١٣ -وتبلغ الآن حصة القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني التي كانت ٦ في المائة منذ نحو عشر سنوات، أكثر من ٧٠ في المائة. وتشكل المرأة نصف القوى العاملة الوطنية وتعمل أعداد كبيرة من النساء الآن في القطاع الخاص. ووفقا لاتحاد أصحاب العمل في منغوليا، تمتلك المرأة أكثر من ربع المشاريع الخاصة، وينبغي قياس الأثر الإيجابي لهذه الأنشطة في ضوء تحسين مستوى معيشة المرأة العاملة في هذه المشاريع، وخاصة الشعور المتزايد بالاستقلال الذاتي المرتبط بتطوير المبادرة الفردية. ولذلك يتعين متابعة الجهود الرامية إلى استثمار الموارد البشرية، حتى يمكن لأعداد أكبر الاستفادة من الإمكانيات التي يتيحها اقتصاد السوق.

١١٤ -وتمثل المشكلات المتشابكة التي يطرحها الفقر، والبطالة، والصحة، والتعليم، والحماية الاجتماعية، والثقافة والسلوك، تحديات تواجه المرأة في منغوليا. ذلك أن الأمن الوظيفي أقل بالنسبة للمرأة، وهي تلقى بوصفها منظمة لمشاريع الأعمال، صعوبة أكبر في الحصول على المعلومات والائتمانات. وهي أيضا أكثر عرضة للوقوع في براثن الفقر إذا كانت تتولى رئاسة الأسرة. ويمثل التفكك الاجتماعي، في بعض الحالات، مصدرا للإحباط يؤدي أحيانا إلى الجريمة والعنف. وأصبح إدمان الكحول أحد الأسباب الرئيسية لتدمير الأسر وللعنف داخل الأسرة، والبغاء، وحالات

الانتحار بين المراهقين. وينبغي بالتالي الاستفادة من تجارب البلدان الأخرى، ومن الممارسات المثلى لعلاج هذه المسائل.

١١٥ -وفي منغوليا، يباشر نحو ٤٥.١ من السكان الإناث حياة رعوية أو شبه رعوية. ويقمن بدور مهم للغاية في الإنتاج الزراعي وفي الاقتصاد الريفي في البلدان النامية بصفة عامة. وقد أدى التحوُّل إلى اقتصاد السوق إلى نشأة إمكانيات جديدة، وإن كان قد أدى في الوقت نفسه إلى نشأة مشكلات جديدة لسكان الريف، بمن في ذلك المرأة. وكان من شأن الخصخصة تحويل القائمين بتربية نحو ٣٠ مليون رأس من الماشية إلى ملاك وأسهم أيضا في تحسين مصيرهم. ومن ناحية أخرى، لا تنعم المرأة والفتاة بخدمات اجتماعية أساسية (مثل الرعاية الصحية الأولية والتعليم الجيد)، كما أنهما يفتقران إلى الحصول على تكنولوجيا المعلومات بسبب نقص الموارد. وبناء على مبادرة من منغوليا، اتخذت الجمعية العامة في دورتها الرابعة والخمسين، قرارا يتعلق بالمرأة الريفية. وتعكف حكومة منغوليا حاليا، بالتعاون مع شعبة النهوض بالمرأة، على التحضير لاجتماع لفريق من الخبراء بشأن المرأة الريفية، وسوف تستضيفه في أيار/مايو ٢٠٠١ في أولان باتور.

١١٦ -ومن ناحية أخرى، أقامت حكومة منغوليا شراكة مع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة عقب توقيع مذكرة للتفاهم في عام ١٩٩٩، تهدف إلى تعزيز القدرات الاقتصادية والسياسية للمرأة المنغولية في القرن الحادي والعشرين. وسوف يتم وضع برنامج وطني للتعاون مع الصندوق، استنادا إلى نتائج الدراسة التي أجريت خلال السنة.

١١٧ -وأخيرا، أعرب الوفد المنغولي عن أمله في أن يحظى مشروع القرار بشأن المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل المرأة على أكبر تأييد ممكن.

١١٨ -**السيدة جاربو** (كازاخستان): أكدت أهمية الدور الذي قام به المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة ودورة الجمعية العامة الاستثنائية الثالثة والعشرين من أجل استحداث حركة لصالح الاعتراف بحقوق المرأة. وقد تعهدت الدول في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية باتخاذ مبادرات جديدة في إطار تنفيذ منهاج العمل. وتؤيد كازاخستان دون تحفظ أنشطة مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ووضع برامج تكميلية تهدف إلى التطبيق المتكامل لمنهاج العمل.

١١٩ -وقالت إن دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي في تعزيز الاستقلال الذاتي للمرأة ومراقبة التنسيق على صعيد المنظومة، دور أساسي. وكما أشار الأمين العام في تقريره، فقد دلت التجربة المكتسبة خلال السنوات الخمس الأخيرة، على أن المناقشة الرفيعة المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي المخصصة لمسائل اتنسيق والمسائل الإنسانية والأنشطة التعاونية تهيء الفرصة لتعزيز التنسيق بين السياسات والتعاون بين المؤسسات بغية تحقيق أهداف منهاج العمل والوثيقة الختامية.

١٢٠ -ومن ناحية أخرى، قام رئيس كازاخستان بمناسبة انعقاد مؤتمر قمة الألفية، بالتوقيع على البروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وأكد بذلك التزام كازاخستان باحترام الحقوق الأساسية للمرأة. وفضلا عن ذلك، يمثل النهوض بالمرأة أحد العناصر الأساسية للسياسة الوطنية. وبغية كفالة المساواة بين الجنسين، يجري حاليا استعراض مختلف القوانين. ووفقا للاستراتيجية الطويلة الأجل لكازاخستان، يجري إنشاء آليات ترمي إلى المزيد من إدماج المرأة في الحياة السياسية والاجتماعية، والعمل على أن تتبوأ المرأة أكبر عدد من المناصب ذات المسؤولية. وأعدت الحكومة، بمساعدة المنظمات غير الحكومية، خطة وطنية تهدف إلى تطبيق منهاج العمل في مجالات مختلفة. وتتيح حوافز ضخمة لمشاريع

الأعمال من أجل استخدام المرأة. وفي مجال الصحة، اتخذت الحكومة جميع التدابير الممكنة لتحسين الحالة، وخاصة في المناطق التي تعرضت لكوارث إيكولوجية مثل الموقع القديم للتجارب النووية في سيميبالاتنسك ومنطقة بحر الآرال.

١٢٢ -وختاما، أكد وفد كازاخستان من جديد تأييده دون تحفظ للجهود التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل تحسين حالة المرأة وخاصة إقامة مساواة حقيقية بين الجنسين في العالم أجمع.

١٢٣ -**السيدة أولزوفسكا** (أشارت إلى أن تعزيز المساواة بين الجنسين يندرج في عداد الأهداف الرئيسية لليونسكو، وقالت إن مجلس الإدارة يدرس حاليا مقترحات أولية مقدمة من المدير العام بشأن مشروع استراتيجية متوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٢ - ٢٠٠٧. ويجري حاليا إدماج المنظور الجنساني في جميع برامج اليونسكو وأنشطتها.

١٢٤ -وفيما يتعلق بالتعليم، وهو مجال يشغل كثيرا اهتمام الدول الأعضاء، أعلن الأمين العام للأمم المتحدة في المنتدى العالمي للتعليم، المعقود في دكار في نيسان/أبريل ٢٠٠٠، بدء مبادرة بشأن تعليم الفتيات تحت إشراف اليونسكو، وتشترك فيه مؤسسات منظومة الأمم المتحدة واليونيسيف. وقد جرت مشاورات بصفة خاصة بين اليونسكو واليونيسيف على أرفع مستوى. وتعكف حاليا اليونيسيف وشركاء آخرون على دراسة الخطط الموضوعة لدعم برنامج الأمم المتحدة في هذا المجال. وتضطلع المكاتب الخارجية بأنشطة على الأصعدة الوطنية والإقليمية ودون الإقليمية بمعاونة مختلف شعب اليونسكو.

١٢٥ -ومن بين الأنشطة المقرر الاضطلاع بها، تنظيم مائدة مستديرة بشأن المساواة بين الجنسين والتعليم الأساسي بمناسبة انعقاد الاجتماع القادم لوزراء التعليم في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي. ومن المقرر أن يؤدي الاجتماع إلى اعتماد وثيقة تكون بمثابة الأساس في وضع خطط عمل وطنية من أجل تحقيق الأهداف المعتمدة في دكار. وخلال الفترة من آب/أغسطس إلى تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، سيتم الاضطلاع بتوعية متخذي القرارات والمسؤولين بأهمية المنظور الجنساني.

١٢٦ -وتقوم اليونسكو في الوقت نفسه بتنظيم اجتماع بمناسبة انعقاد اجتماع رؤساء الدول الأفريقية الناطقة بالفرنسية، مع الممثلين الحكوميين والمنظمات غير الحكومية، بشأن إقامة روابط بين التعليم المدرسي وغير المدرسي والموجه إلى البنات. ويكتسب تعزيز جميع أشكال التعليم أهمية كبرى، وخاصة التعليم غير المدرسي الذي يناسب على وجه أفضل، فيما يبدو، المرأة والفتاة. ومن المقرر أن يؤدي الاجتماع إلى مساعدة كبار المسؤولين والمشاركين في أن يتفهموا على نحو أفضل الفوارق القائمة بين الجنسين في مجال التعليم، وإلى أن يقوموا بتوصية حكوماتهم باعتماد سياسة ترمي إلى علاج هذه الفوارق.

١٢٧ -ومن ناحية أخرى، وبمناسبة انعقاد المؤتمر الدولي المعني بالتعليم المقرر عقده ٢٠٠١، سيضطلع اجتماع لمائدة مستديرة بعرض الوثيقة التي توضح استراتيجية اليونسكو في مجال التعليم الأساسي والتقارير الإقليمية الخمسة بشأن تعليم الفتاة والمرأة. وتشمل الاستراتيجية التي تعكف اليونسكو حاليا على إعدادها جميع قطاعات التعليم وهي تستكمل الوثيقة المتعلقة بالمبادرة. ومن شأن جميع الأنشطة الرامية إلى دعم المبادرة تسهيل إقامة نظام موحد للتعليم يحترم التنوع ويعترف بالتكافؤ بين التعليم المدرس وغير المدرسي، ويمكن للتلاميذ على هذا النحو الحصول بسهولة على أي من نوعي التعليم فضلا عن إقامة شراكة تهدف إلى الإسهام في تقويم العوامل الخارجية التي تعوق تعليم البنات.

تنظيم الأعمال

١٢٨ - **الرئيسة:** أعلنت أنه سيتم عرض مشروع القرار A/C.3/55/L.7* (البند ١٠٥) ومشروع القرار A/C.3/55/L.10 في الجلسة السابعة عشرة قبل اختتام بحث البندين ١٠٧ و ١٠٨. وسوف تعلن اللجنة رأيها في مشروع القرار A/C.3/55/L.2 المعنون "السنة الدولية للمتطوعين"، المقدم بشأن البند ١٠٣، ومشروع القرار A/C.3/55/L.6 المعنون "متابعة السنة الدولية لكبار السن: الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة"، المقدم بشأن البند ١٠٤.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٠.